

الحمد لله،



الجمهورية التونسية
عاصمة الدولة
مجلس الوزراء

حكم استئنافي

للتصاريح عدد: 27991 و 28005

باسم الشعب التونسي،

تاريخ الحكم: 23 جوان 2011

أصدرت الدائرة الاستئنافية الرابعة بالمحكمة الإدارية الحكم التالي بين:

المستأنف: الديوان الوطني في شخص ممثله القانوني، مقره
الأستاذة الكائن مكتبها
، محاميته ،

من جهة،

والمستأنف ضدهم: أرمل
مخبرتهم بمركز ، محاميهم الأستاذ ، الكائن مكتبه ، وابنتاه منها ، محلّ ،

من جهة أخرى.

بعد الاطلاع على مطلب الاستئناف المقدم من محامية المستأنف المذكور أعلاه بتاريخ 11 ماي 2010 والمرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 27991، طعنا في الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية الخامسة بالمحكمة الإدارية بتاريخ 21 نوفمبر 2009 تحت عدد 1/17824 والقاضي ابتدائيا:

أولا: بقبول الدعوى شكلا وأصلا وإلزام الديوان الوطني في شخص ممثله القانوني بأن يؤدي إلى المدعي زوج المالكة في حق نفسه مبلغ خمسة آلاف دينار (5.000,000د) لقاء ضرره المعنوي وله في حق ابنتيه القاصرتين مبلغ سبعة آلاف دينار (7.000,000د) لكل واحدة منهما لقاء ضررهما المعنوي على أن تؤمن المبالغ المحكوم بها لفائدتهما لدى صندوق الودائع والأمانات بالخزينة العامة للبلاد التونسية على ألا تسحب إلا بإذن خاص،

ثانياً: بحسب المصاريف القانونية على الديوان الوطني كإلزامه بأن يؤدي إلى المدعي مبلغ أربعمائة دينار (400,000د) لقاء أتعاب تقاض وأجرة محاماة غرامة معدّلة،
ثالثاً: بتوجيه نسخة من الحكم إلى الأطراف.

وبعد الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أن الهالكة كانت موظفة تعمل بوزارة
وبتاريخ 14 جوان 2007 وأثناء إنجاز أشغال ترميم
سقف مبنى مركز الكائن سقطت من أعلى سطح المبنى المذكور
مما أدى إلى وفاتها. فتقدّم المستأنف ضدهم في 24 مارس 2008 بدعوى ضدّ الديوان الوطني
والمكلف العام بزاعات الدولة في حق وزارة طالبين إلزامهما متضامنين بأن يؤديا
لزوج الهالكة مبلغ 20 ألف دينار لقاء الضرر المادي و30 ألف دينار لقاء الضرر المعنوي ولكلّ من ابتنيه
القاصرتين مبلغ 50 ألف دينار لقاء الضرر المادي و50 ألف دينار لقاء الضرر المعنوي ومبلغ 3 آلاف
دينار بعنوان أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة ثم حصروا طلباتهم وفق التقرير المقدم في 27 جانفي 2009 في
غرم ضررهم المعنوي، وتعهّدت الدائرة الابتدائية الخامسة بالقضية وأصدرت فيها حكماً المضمّن منطوقه
بالطالع والذي هو محلّ الاستئناف المائل.

وبعد الاطلاع على المذكورة في شرح مستندات الاستئناف الواردة على كتابة المحكمة بتاريخ 24
جوان 2010 الرامية إلى قبول مطلب الاستئناف شكلاً وفي الأصل نقض الحكم الابتدائي والقضاء من
جديد برفض الدّعى لعدم الاختصاص واحتياطياً القضاء مجدداً بعدم سماع الدّعى وإلزام المستأنف ضدهم
بأن يؤدي للمستأنف مبلغ ألف دينار (1.000,000د) لقاء أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة وحمل
المصاريف القانونية عليهم استناداً إلى ما يلي:

أولاً: خرق الفصل 2 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996،
بمقولة أن الأمر عدد 1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بإحداث الديوان الوطني
نصّ في فصله الأوّل على أنه يعدّ مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية
المعنوية وبالاستقلال المالي وقد نصّ الفصل 2 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 على أن تختص
المحاكم العدلية بالنظر فيما ينشأ من نزاعات بين المنشآت العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية من جهة
وأعوان هذه المنشآت أو حرفائها أو الغير من ناحية أخرى بما يعني أن دعاوى التعويض المدني تعود لأنظار
المحاكم العدلية ولا يمكن للمحكمة الإدارية أن تنظر فيها، غير أن محكمة البداية أقرّت اختصاصها على
الرغم من إقرارها بأن الحق الذي يحتفظ به المتضرّر أو خلفه العام لمطالبة مرتكب الهفوة بتعويض تكميلي
فيما يتعلّق بالجزء الذي ثبتت فيه مسؤوليته يستند طبقاً للفصل 6 من القانون عدد 56 لسنة 1995 إلى

القواعد العامة في المسؤولية المدنية وهي مسؤولية تخرج عن ولاية المحكمة الإدارية وأنه سبق للمستأنف ضدّهم القيام بدعوى في التعويض أمام المحكمة الابتدائية بين عروس وتمّ الحكم برفض الدعوى خلال شبّ القيام بعد أن أقرت المحكمة اختصاصها.

ثانياً: ارتباط الحادث بخطأ المالكه بمقولة أنّ موقع الحادثة يتمثل في فضاء سقف اصطناعي مشدود إلى الأعلى بأعمدة من الحديد وهو عبارة عن فضاء صيانة بعيد عن حركة الأعوان ومعزول بباب مغلق بمسامير ولا يحمل مقبضا وهو محمي من الخلف بأوقية حديدية مثبتة في الأرض على نحو يمنع الولوج إلى السقف الاصطناعي إلا أن المالكه ما إن رأت الباب مفتوحا حتى دخلته من باب الفضول وحبّ الاستطلاع على الرغم من أن الأمر لا يدخل في اختصاصها أو واجبها المهني باعتبار أنّها رئيسة مصلحة ولا علاقة لها بالمكان وقد وصلت تقدّمها على الرغم من تحذيرها ومناداتها وبذلك تكون الحادثة ناتجة عن خطئها بما يحملها كامل المسؤولية.

ثالثاً: توصل الورثة بمسئولهم، بمقولة أنّ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تولى صرف التعويضات اللازمة طبقا للفصل 5 من القانون عدد 56 لسنة 1995 وذلك في شكل جناية شهرية تقدر بمبلغ 817,264 ديناراً على أساس 467,008 دينار تصرف لفائدة الزوج ومبلغ 350,256 دينار لفائدة الأبناء وقد تم تخفيض المبلغ إلى ما قدره 574,129 ديناراً عملاً بالإجراءات المنصوص عليها بالقانون المذكور وهو ما يجعل الحكم للورثة بمبالغ مالية أخرى من قبيل الإثراء دون سبب فضلاً عن خروجه عن اختصاص المحكمة الإدارية.

وبعد الاطلاع على التقرير الإضافي المقدّم من الأستاذة بتاريخ 3 ماي 2011 والمتضمّن طلب قبول إدخال كلّ من شركة التأمين في شخص ممثلها القانوني وشركة في شخص ممثلها القانوني ونقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد بإحالة الملف على مجلس تنازع الاختصاص وبصفة احتياطية نقض الحكم الابتدائي والقضاء مجدداً بعدم سماع الدعوى وبصفة احتياطية جدا إخراج الديوان من نطاق المطالبة وإحلال شركة التأمين كומרار في شخص ممثلها القانوني محلّه في الأداء وحمل المصاريف القانونية على المستأنف ضدّهم وذلك استناداً إلى ما يلي:

أولاً: عدم الاختصاص الحكمي بمقولة أنّ الدعوى ترمي إلى التعويض على إثر وفاة المالكه وأنّ المحكمة الابتدائية أصدرت حكماً مدنياً تحت عدد 19840 بتاريخ 15 أفريل 2009 أقرت فيه بالاختصاص الحكمي للقضاء العدلي إذ جاء بجيشياته أنّ الدعوى من اختصاص المحكمة المذكورة باعتبار مكان الجنحة وفق أحكام الفصل 36 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية وأنها مختصة في التعويض التكميلي عن الحادث وبذلك فإن ما ذهب إليه محكمة البداية من اختصاصها في التعويض

التكميلي عن الحادث يتناقض مع ذلك الحكم وهو لا يستقيم مما يستوجب إحالة الملف على مجلس تنازع الاختصاص على أساس التنازع الإيجابي ثم نقض حكم البداية.

ثانياً: انتفاء خطأ الإدارة وحصول المضرّة نتيجة خطأ الهالكة وقيام المسؤولية المدنية للشركة المكلفة بالأشغال بمقولة أن موقع الحادث يتمثل في فضاء سقف اصطناعي مشدود إلى الأعلى بأعمدة من الحديد وهو عبارة عن فضاء صيانة بعيد عن حركة الأعوان ومعزول بباب مغلق بمسامير دون مقبض ومحمي من الخلف بأوقية حديدية مثبتة في الأرض تمنع الولوج إلى السقف إلا أن الهالكة ما أن رأت الباب مفتوحاً حتى رغبت في استطلاع الأمر من باب الفضول ورغم أن ذلك لا يدخل ضمن اختصاصها أو واجبها المهني باعتبارها رئيسة مصلحة ولا علاقة لها بالمكان ورغم مناداتها وتحذيرها من خطورة دخولها الباب إلا أنها لم تكثرث وأدّت بنفسها إلى التهلكة نتيجة فضولها وخطئها. وإضافة إلى ذلك فإن الحادث جدّ بمكان أشغال الترميم التي كلفت بالقيام بها شركة بموجب عقد مبرم إثر الاستشارة عدد 113/06/DB

بتاريخ 12 ديسمبر 2006 والتي جاء فيها صراحة أن الشركة مسؤولة عن اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة قصد توفير الحماية الضرورية لكل شخص من الأشغال التي كلفت بها، وهو ما يجعل الشركة المذكورة تتحمّل المسؤولية المدنية عن الحادث.

ثالثاً: حلول شركة التأمين كومار محلّ الديوان الوطني في الأداء، وذلك على فرض ثبوت مسؤولية هذا الأخير باعتبار أنه مؤمّن لديها وأن الفصل 23 من مجلة التأمين نصّ على أن يتحمّل المؤمن الخسائر والأضرار التي يسببها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤولاً عنهم مدنياً مهما كانت طبيعة أخطاء هؤلاء الأشخاص وخطورتها كما يتحمّل الخسائر والأضرار الناتجة عن الأشياء والحيوانات التي تكون في حفظ المؤمن له.

وبعد الاطلاع على مطلب الاستئناف المقدّم من الأستاذ نيابة عن المستأنف ضدّهم بتاريخ 14 ماي 2010 والمرسّم بكتابة المحكمة تحت عدد 28005 طعنا في نفس الحكم المشار إليه أعلاه.

وبعد الاطلاع على المذكورة في شرح مستندات الاستئناف في القضية عدد 28005 الواردة على كتابة المحكمة بتاريخ 12 جويلية 2010 الرامية إلى قبول مطلب الاستئناف شكلاً وفي الأصل إقرار الحكم المطعون فيه مع الترفيع في مبلغ الغرامات المحكوم بها لفائدة أرمل الهالكة إلى ما قدره ثلاثون ألف دينار وفي مبلغ الغرامة المحكوم بها لفائدة ابنتها إلى ما قدره خمسون ألف دينار وبإلزام المستأنف ضدّه بأن يؤدي لهم مبلغ خمسة آلاف دينار بعنوان أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة وذلك استناداً إلى ما يلي:

أولاً: إن خطأ الديوان بوصفه المشرف على لأشغال ثابت لعدم إقامه واجب الإشهار والإعلام بأشغال الصيانة والترميم وقد ثبت من حكم البداية أن تواجد امالكة كان بصفة شرعية.

ثانياً: إن المبالغ المحكوم بها لا تغطي وجه المضرة وهو ما يبرر الترفيع فيها.

وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من محامية الديوان الوطني بتاريخ 18 سبتمبر 2010 في الرد على مستندات الاستئناف والمتضمن طلب ضم القضية عدد 28005 إلى القضية عدد 27991 والقضاء فيهما بحكم واحد مع اعتماد مستنداتها كمستندات لاستئناف عرضي يرمي إلى نقض الحكم الابتدائي والقضاء من جديد برفض الدعوى لعدم الاختصاص واحتياطيا القضاء مجددا بعدم سماع الدعوى. وبعد الاطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية. وبعد الاطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقتحه أو تمتته وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وعلى القانون عدد 56 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالنظام الخاص للتعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع العمومي. وعلى القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص. وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة في القضية عدد 27991 المعينة ليوم 26 ماي 2011 وبما تم الاستماع إلى المستشارة المقررة السيدة حسناء بن سليمان في تلاوة ملخص من تقريرها الكتابي، وحضر الأستاذ نيابة عن زميلته الأستاذة وتمسك في حقها ولم يحضر المستأنف ضدهم وبلغهم الاستدعاء ولم يحضر من يمثل المكلف العام بتراعات الدولة وبلغه الاستدعاء.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة في القضية عدد 28005 المعينة ليوم 26 ماي 2011 وبما تم الاستماع إلى المستشارة المقررة السيدة حسناء بن سليمان في تلاوة ملخص من تقريرها الكتابي، وحضر الأستاذ نيابة عن زميله الأستاذ وطلب التمديد في أجل المرافعة بناء على توفر مؤيدات هامة سيتولى تقديمها وحضر الأستاذ نيابة عن زميلته الأستاذة وتمسك في حقها.

حجزت القضيتان للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 23 جوان 2011.

ولها وبعد المفاوضات القانونية صرح بما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدم الاستئناف في ميعادهما القانوني ممن له الصفة والمصلحة مستوفيين كافة مقوماتهما الشكلية واتجه لذلك قبولهما من هذه الناحية.

وحيث صدر الحكم المطعون فيه لفائدة معرف في حق نفسه وفي حق ابنتيه
وحيث أن معرف من مواليد 7 ماي 1991 وأن معرف من مواليد 5 أكتوبر 1992
وهما بالتالي مترشذتان وحرى التنصيب عليهما بطالع الحكم.

بخصوص ضم القضية عدد 28005 إلى القضية عدد 27991:

حيث اتحدت القضية عدد 27991 والقضية عدد 28005 في الأطراف والموضوع واتجه ضمنا
لحسن سير القضاء وتفاديا لتضارب الأحكام ضمهما والقضاء فيهما بحكم واحد.

من جهة الأصل:

عن المستند المأخوذ من عدم اختصاص القضاء الإداري:

حيث تمسكت محامية المستأنف بأن الديوان الوطني بعدد حسب الفصل الأول من الأمر عدد
1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بإحداثه مؤسسة عمومية تكتسي الصبغة
الصناعية والتجارية وهو ما يجعله خاضعا للمحاكم العدلية في علاقته مع الغير وذلك طبقا للفصل 2 من
القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 كما تمسكت في تقريرها المقدم
بتاريخ 3 ماي 2011 بأن الدعوى ترمي إلى التعويض عن الضرر المعنوي الناجم عن وفاة الهالكة
وأن المحكمة الابتدائية أصدرت بتاريخ 15 أفريل 2009 حكما مدنيا تحت عدد
19840 أقرت فيه باختصاص المحاكم العدلية بالنظر في طلب التعويض التكميلي عن الحادث، وهو ما
يجعل إقرار محكمة البداية اختصاصها في التعويض التكميلي عن الحادث في غير طريقه ومتناقض مع ذلك
الحكم مما يستوجب إحالة الملف على مجلس تنازع الاختصاص.

وحيث أن الهالكة كانت موظفة بوزارة
وقد تم اعتبار الحادث
الذي تعرضت له بتاريخ 14 جوان 2007 وفق ما جاء بقرار الوزير الأول المؤرخ في 27 نوفمبر 2007
ذا طبيعة مهنية عملا بأحكام القانون عدد 56 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالنظام
الخاص للتعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية في القطاع العمومي.

وحيث أن نظام التعويض المحدث بموجب القانون المذكور يعتبر طبقاً للفصل الأول منه نظاماً خاصاً للتعويض لفائدة أعوان القطاع العمومي أو خليفهم العام يخضع تطبيقه للشروط والأساليب المضمنة به والتي تنصّ على أن يتحمّل المؤجّر التعويض الحاصل بسبب حوادث الشغل في الحدود المبينة بالقانون إلا أن تلك الأحكام لم تقص إمكانية القيام مباشرة ضدّ الغير المتسبب في الحادث للمطالبة بتعويض تكميلي وإن كان ذلك بالاستناد إلى نصوص قانونية أخرى ضرورة أن حصر الاحتكام إلى القانون عدد 56 لسنة 1995 للمطالبة بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، إنما يتعلق بالقيام ضدّ المؤجّر أو مأموريه وفق ما جاء بالفقرة الأولى من الفصل 6، فيما نصّت الفقرة 3 من نفس الفصل صراحة على إمكانية مطالبة الغير بتعويض تكميلي متى ثبتت مسؤوليته.

وحيث أن القيام في قضية الحال تم ضدّ الديوان الوطني باعتباره غيراً لا تربطه بالهالكة أي علاقة مهنية.

وحيث ترمي الدّعى إلى إلزام الديوان بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الأشغال العمومية التي أذن بها بغاية إدخال تغييرات على المقرّ الراجع له والذي يستغله لتقديم خدمات البريد العمومية. وحيث استقرّ فقها وقضاء أن الأشغال المنجزة في العقارات الراجعة للذوات العمومية ولو كانت ذات صبغة صناعية وتجارية والتي تهدف لتحقيق المصلحة العامة تعتبر أشغالا عمومية بما يجعل النزاع المائل ذا صبغة إدارية.

وحيث اقتضى الفصل 2 من قانون المحكمة الإدارية أن تنظر المحكمة بهيئتها المختلفة في جميع النزاعات الإدارية عدى ما أسند لغيرها بقانون خاص.

وحيث أن ما جاء بالفقرة 3 من الفصل 6 من القانون عدد 56 لسنة 1995 من أن مطالبة الغير بالتعويض التكميلي عن المسؤولية الراجعة له تتم على أساس القواعد العامة في المسؤولية المدنية، لا يشكل قاعدة لإسناد الاختصاص للمحاكم العدلية وهو لا يعتبر بالتالي استثناء للقاعدة العامة المنصوص عليها بالفصل 2 من القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة الإدارية بما يكون معه النزاع المائل من أنظار المحكمة الإدارية تماماً كما أقره حكم البداية.

وحيث بناء على ما تقدّم من إقرار اختصاص هذه المحكمة بالنظر في النزاع، يكون طلب المستأنف إحالة الملف على مجلس تنازع الاختصاص متّجه الردّ ضرورة أن الفصل 9 من القانون عدد 38 لسنة 1996 لم ينصّ على الإحالة على المجلس إلا متى صدر عن إحدى المحاكم العدلية أو إحدى الهيئات القضائية بالمحكمة الإدارية حكم غير قابل للطعن يقضي بعدم الاختصاص بناء على أن النزاع لا يرجع لها

بالتنظر ورأت المحكمة التابعة للجهاز المقابـر عند رفع النزاع ذاته لديها أنه خاضع للمحكمة المتخـلية، وتعيـن بالتالي رفض المستند المائل.

عن المستند المأخوذ من عدم قيام المسؤولية:

حيث تمسكت نائبة المستشارف بانتفاء خطف الإدارة وحصول المضرة نتيجة خطأ الهالكة بمقولة أن موقع الحادث يتمثل في فضاء سقف اصطناعي مشدود إلى الأعلى بأعمدة من الحديد وهو عبارة عن فضاء صيانة بعيد عن حركة الأعوان ومعزول بباب مغلق بمسامير دون مقبض ومحمي من الخلف بأوقية حديدية مثبتة في الأرض تمنع الولوج إلى السقف إلا أن الهالكة ما أن رأَت الباب مفتوحا حتى رغبت في استطلاع الأمر من باب الفضول ورغم أن ذلك لا يدخل ضمن اختصاصها أو واجبها المهني باعتبارها رئيسة مصلحة ولا علاقة لها بالمكان ورغم مناداتها وتحذيرها من خطورة دخولها الباب إلا أنها لم تكثرث وأدت بنفسها إلى التهلكة نتيجة فضولها وخطئها. وإضافة إلى ذلك فإن الحادث جدّ بمكان أشغال الترميم التي كلفت بالقيام بها شركة بموجب عقد مبرم إثر الاستشارة عدد 113/06/DB بتاريخ 12 ديسمبر 2006 والتي جاء فيها صراحة أن الشركة مسؤولة عن اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة قصد توفير الحماية الضرورية من الأشغال التي كلفت بها لكل شخص، وهو ما يجعل الشركة المذكورة تتحمل المسؤولية المدنية عن الحادث.

وحيث أن المسؤولية عن الأضرار العرضية الناجمة عن الأشغال العمومية واللاحقة بالغير هي مسؤولية تنبني على أساس المخاطر وتعدّ قائمة كلما ثبتت المضرة وثبتت علاقتها السببية المباشرة بالأشغال العمومية ولا تعفى الإدارة منها إلا متى ثبت أن مردها قوة قاهرة أو خطأ المتضرر.

وحيث أن ما تمسكت به محامية المستشارف بخصوص واجب الشركة المقابلة في اتخاذ الاحتياطات اللازمة يغدو، في ضوء ما تقدّم، غير ذي أثر على الدعوى الرامية إلى مطالبته بالتعويض بوصفه الجهة الإدارية المسؤولة عن إنجاز الأشغال، على أن يبقى له الحق في الرجوع بالدرك على من يراه، عند الاقتضاء. وحيث يتبين من أوراق الملف أن الباب الذي دخلته الهالكة يوجد حسب محاضر البحث في القضية الجزائية بممرّ قبالة المكتب الذي تباشر فيها عملها وبنفس الطابق الثالث من مقرّ الوزارة المشغلة وأنّها لم تكبّد نفسها أي عناء للوصول إليه ولم تمارس أي ضغط أو عنف لفتحه ومن ثمة الولوج إليه ضرورة أنه كان زمن الواقعة مفتوحا ولم تكن به أي مسامير أو أي علامات تمنع الدخول كما لم يثبت أن ما صدر عن أحد المكلفين بالأشغال من نداءات كان كفيلا بالوقوف دون ذلك.

وحيث أن ما بدر من الهالكة وعلى فرض اعتباره ناجماً عن فضولها وحبّ اطلاعها عما طرأ بمكان عملها من تغيير، لا يرتقي إلى مرتبة الخطأ المرثب لمسؤوليتها والذي يمكن على أساسه إعفاء الإدارة من جبر المضرة الناجمة عن وفاتها واتجه لذلك ردّ هذا المستند.

عن طلب إحلال شركة التأمين محلّ المستأنف:

حيث طلبت نائبة الديوان الوطني للبريد إحلال شركة التأمين محلّ منوبها في الأداء، بمقولة أنه مؤمن لدى الشركة المذكورة وأن الفصل 23 من مجلة التأمين نصّ على أن يتحمّل المؤمن الخسائر والأضرار التي يسببها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسؤولاً عنهم مدنياً مهما كانت طبيعة أخطاء هؤلاء الأشخاص وخطورتها كما يتحمّل الخسائر والأضرار الناتجة عن الأشياء والحيوانات التي تكون في حفظ المؤمن له.

وحيث فضلاً عن كون الطلب المائل يعدّ طلباً جديداً مقدّماً لأول مرّة لدى الاستئناف فإنّ تحميل شركة التأمين وهي ذات معنوية خاصة التزامات قانونية استناداً إلى عقد التأمين وهو عقد يخضع للقانون الخاص يخرج عن ولاية المحكمة الإدارية واتجه لذلك رفضه.

عن الاستئناف بخصوص الغرامات المحكوم بها:

حيث تمسك المستأنف بأن الورثة توصلوا بمستحقاقهم، طالما أن الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تولى صرف التعويضات اللازمة طبقاً للفصل 5 من القانون عدد 56 لسنة 1995 وذلك في شكل جناية شهرية تقدر بمبلغ 817,264 ديناراً على أساس 467,008 دينار تصرف لفائدة الزوج ومبلغ 350,256 دينار لفائدة الأبناء وقد تم تخفيض المبلغ إلى ما قدره 574,129 ديناراً تطبيقاً للقانون وبالتالي فإن الحكم للورثة بمبالغ مالية أخرى يعدّ من قبيل الإثراء دون سبب وفي المقابل تمسك ورثة الهالكة بأن المبالغ المحكوم بها لا تغطي وجه المضرة وهو ما يبرّر الترفيع فيها إلى مبلغ 30 ألف دينار لفائدة الزوج و50 ألف دينار لكل من البنّتين.

وحيث أن التعويض في صورة الحال هو تعويض عن الضرر المعنوي وهو لذلك لا يغطي نفس وجه المضرة التي تم جبرها من قبل المشغل تطبيقاً للقانون عدد 56 لسنة 1995 والذي يقتصر على غرم الضرر المادي ولا مجال بالتالي للتمسك بالإثراء دون سبب.

وحيث لئن كانت قيمة التعويض المقدر لفائدة أرمل الهالكة تعدّ مناسبة لما أحس به من ألم لفقدانها فإنّ المبالغ المحكوم بها لفائدة كل من البنّتين لا يتناسب وهول مصابهما بالنظر خاصة لصورة الحادث المفجعة

وسنّ كلّ من الأمّ المتوفّاة وسنّ المتضرّرتين وحاجتهما للرعاية لتتوفّق في مجال الدراسة والحياة بصورة عامة واتجه بالتالي الترفيع فيها إلى ما قدره عشرة آلاف دينار لكلّ منهما.

عن أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة:

حيث طلبت محامية المستأنف إلزام المستأنف ضدّهم بأن يؤدّوا لمنوبها مبلغ ألف دينار لقاء أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة، غير أن طلبها حري بالرفض بالنظر إلى مآل استئنافها.

وحيث طلب نائب المستأنف ضدّهم، الحكم لفائدتهم بخمسة آلاف دينار بنفس العنوان. وحيث طالما وفّقوا في استئنافهم فإن الطلب المائل يكون حريا بالاستجابة له مع تعديله إلى ما قدره خمسمائة دينار (500,000د) دينار.

ولهذه الأسباب،

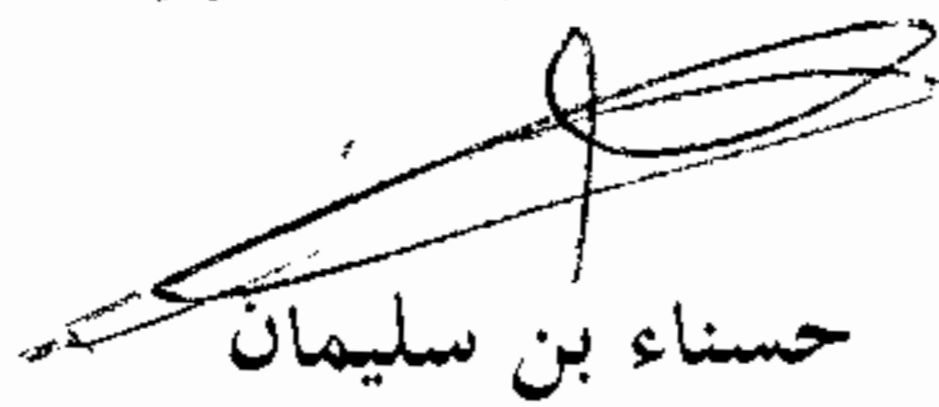
قضت المحكمة:

أولا: بضم القضية عدد 28005 إلى القضية عدد 27991 والقضاء فيهما بحكم واحد.
ثانيا: بقبول الاستئنافين شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم المستأنف مع تعديل نصّه بالترفيع في المبالغ المحكوم بها لفائدة ابنتي المالكة إلى ما قدره عشرة آلاف دينار (10.000,000د) لكلّ واحدة منهما.
ثالثا: بحمل المصاريف القانونية على المستأنف كإلزامه بأن يؤدي للمستأنف ضدّهم مبلغ خمسمائة دينار (500,000د) لقاء أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة غرامة معدّلة من المحكمة عن هذا الطور.

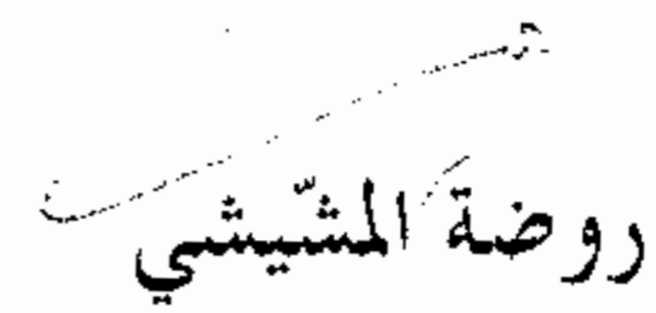
وصدر هذا الحكم عن الدائرة الاستئنافية الرابعة برئاسة السيّدة روضة المشيشي وعضوية المستشارتين السيدتين سلوى قريرة ونادرة حواس.

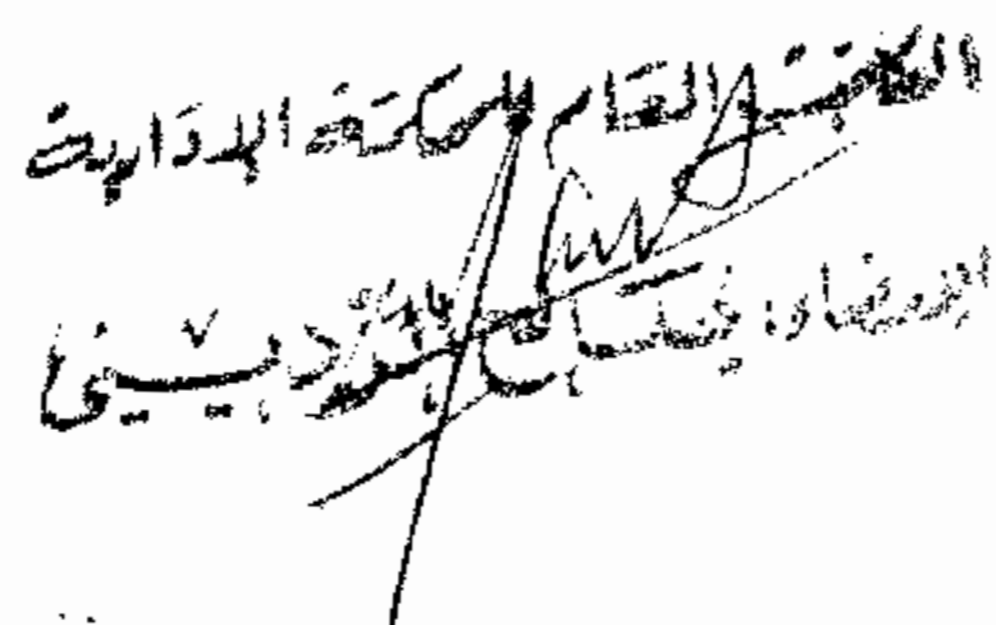
وتلي علنا بجلّسة يوم 23 جوان 2011 بحضور كاتبة الجلّسة الآنسة تركية البجاوي.

المستشارة المقرّرة


حسناء بن سليمان

رئيسة الدائرة


روضة المشيشي


رئيسة الدائرة
السيّدة روضة المشيشي